

Distr.: General  
22 July 2013  
Arabic  
Original: English

# المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة



الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٣  
١٦-١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣  
البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت  
مسائل مراجعة الحسابات

## تقرير عن أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢

موجز

يقدم هذا التقرير معلومات عن وظيفة المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات في هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. وتتولى وحدة مراجعة الحسابات في مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات لهيئة الأمم المتحدة للمرأة التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تنفيذ وظيفة المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات عن هيئة الأمم المتحدة للمرأة استناداً إلى النظام المالي والقواعد المالية للهيئة (المرفق الأول من الوثيقة UNW/2012/6). وترد في مرفق هذا التقرير معلومات بشأن الإجراءات المتخذة وردّ الإدارة على هذا التقرير، وكذلك في الموقع الشبكي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة. ويرد تقرير اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات التابعة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة ورد الإدارة عليه في الإضافة إلى هذا التقرير (UNW/2013/9/Add.1).



الرجاء إعادة استعمال الورق

160813 140813 13-40388 (A)



وقد يوّد المجلس التنفيذي أن يقوم بما يلي: (أ) الإحاطة علمًا بهذا التقرير؛ (ب) والإعراب عن تأييده لتعزيز قدرة وظيفة مراجعة الحسابات والتحقيقات التي يتولاها مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات؛ (ج) والإحاطة علمًا بتقرير اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات ورد الإدارة عليه.

## أولا - مقدمة

- ١ - يقدم مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي طيه تقريره عن أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، إلى المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة).
- ٢ - ويصف التقرير وظيفة المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات وأنشطتها، وكذلك نتائج مراجعة الحسابات الرئيسية التي توفر رؤية معمّقة عن استخدام موارد هيئة الأمم المتحدة للمرأة وإدارتها.

## ثانيا - وظيفة المراجعة الداخلية

- ٣ - يتولّى وظيفة المراجعة الداخلية للحسابات لهيئة الأمم المتحدة للمرأة مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، أنشئت وحدة مراجعة مخصصة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة استنادا إلى اتفاق مستوى الخدمات المؤرّخ ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. وبدأت وحدة مراجعة الحسابات عملها في آذار/مارس ٢٠١٢، بعد أن تم شغل وظيفتين. وعُدّل اتفاق مستوى الخدمة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، عملاً بمقرر المجلس التنفيذي ١٠/٢٠١٢ (انظر UNW/2012/16)، من أجل زيادة عدد موظفي مراجعة الحسابات إلى أربعة أشخاص.
- ٤ - ويؤكد مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات للمجلس التنفيذي أنه يضطلع بعمليات المراجعة وفقاً للمعايير الدولية للممارسة المهنية للمراجعة الداخلية للحسابات ومدونة قواعد السلوك التي وضعها معهد مراجعي الحسابات الداخليين، والتي اعتمدها ممثلو خدمات مراجعة الحسابات الداخلية في منظمات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف. وبالإضافة إلى ذلك، يؤكد مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات أنه مستقل

عملياً عن إدارة هيئة الأمم المتحدة للمرأة وله حرية تحديد نطاق عمليات المراجعة والتحقيقات وفقاً للمعايير الدولية.

### الرقابة الخارجية المستقلة

٥ - أنشأت هيئة الأمم المتحدة للمرأة لجنة استشارية لمراجعة الحسابات تعنى بتزويد وكيل الأمين العام/المدير التنفيذي بمشورة خارجية مستقلة بشأن الممارسات الجيدة فيما يتعلق بإطار ونظم المساءلة في الهيئة، بما في ذلك إدارة المخاطر. واستعرضت اللجنة عمل وحدة مراجعة الحسابات، بما في ذلك استراتيجية مراجعة الحسابات، وخطه العمل السنوية والميزانية، وإجراءات التشغيل الموحدة المقترحة بشأن الكشف العلني، ونماذج تقييم المخاطر المتصلة بمراجعة الحسابات، والتقرير المرحلي لعام ٢٠١٢. وقدمت اللجنة تعليقات على مشروع التقرير إلى المجلس التنفيذي.

٦ - وتنسق وحدة مراجعة الحسابات عملها مع مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة. وكذلك يجري مجلس مراجعي الحسابات رصدًا مستمرًا لتنفيذ وحدة مراجعة الحسابات توصيات المجلس الرامية إلى تحسين خدمات المراجعة الداخلية للحسابات المقدمة إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

٧ - ولقد أوصى مجلس مراجعي الحسابات في تقريره المطول لعام ٢٠١١ (A/67/5/Add.13 و Corr.1) بأن تطوّر وحدة مراجعة الحسابات خطة المراجعة الداخلية استناداً إلى تقييم للمخاطر يأخذ في الحسبان المخاطر على نطاق الهيئة، بما في ذلك الوحدات في المقر. وقد نُفذت هذه التوصية عن طريق عملية تقييم المخاطر التي أجريت في شهري حزيران/يونيه وتموز/يوليه ٢٠١٢، وأسفرت العملية عن وضع نماذج قائمة على أساس المخاطر لكل من المقر والمكاتب الميدانية، استُخدمت في إعداد خطة مراجعة الحسابات على أساس المخاطر لعام ٢٠١٣.

٨ - وعقد مدير مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات اجتماعاً مع المراقب المالي والمراجع العام للحسابات بالمكتب الوطني لمراجعة الحسابات لجمهورية تنزانيا المتحدة عندما عُيّن المراجع العام في مجلس مراجعي الحسابات اعتباراً من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢، وذلك من أجل مواصلة علاقة العمل الوطيدة بين مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات ومجلس مراجعي الحسابات.

## أساس توفير ضمان مستقل إلى وكيل الأمين العام/المدير التنفيذي

٩ - يتطلب تحقيق هدف توفير الضمان اللازم بشأن الحوكمة وإدارة المخاطر ونظم الرقابة أن تغطي عمليات مراجعة الحسابات التي تضطلع بها وحدة مراجعة الحسابات مجموعة مختلطة مناسبة من وحدات الأعمال والوظائف في المقر وعلى الصعيدين الإقليمي والقطري.

١٠ - وفي عام ٢٠١٢، خططت وحدة مراجعة الحسابات ونفذت ثلاث عمليات مراجعة حسابات للمكاتب القطرية. وصدرت تقارير مراجعة الحسابات النهائية في ١١ نيسان/أبريل (المكتب القطري في أفغانستان)، و ٧ حزيران/يونيه (المكتب دون الإقليمي في الهند)، و ٢٨ حزيران/يونيه (المكتب دون الإقليمي في كينيا)، وهي متاحة على الرابط التالي: <http://audit-public-disclosure.unwomen.org>.

١١ - ومع أن تقارير مراجعة الحسابات لم تصدر عام ٢٠١٢، فقد قدمت وحدة مراجعة الحسابات في نهاية كل زيارة ميدانية تعليقات شاملة ومفصلة إلى الإدارة العليا لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في المقر أعطت قيمة مضافة لعملها. وخلال الاجتماعات، أبرزت وحدة مراجعة الحسابات المخاطر الكبيرة التي يمكن أن تؤثر في عمليات هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ما أتاح للهيئة معالجة المسائل الحرجة في الوقت المناسب.

١٢ - وغطت عمليات مراجعة الحسابات الكاملة الثلاث كل الأنشطة البرنامجية والتنفيذية لمكاتب هيئة الأمم المتحدة للمرأة للفترة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، وشكلت نحو ٢٩ مليون دولار، أو ١١ في المائة، من نفقات الهيئة البالغة ٢٧٢ مليون دولار كما سجلها نظام أطلس لتخطيط الموارد المؤسسية التابع للهيئة. وبالنظر إلى الموارد المتاحة (انظر الفرع الخامس عن الملاك الوظيفي والميزانية)، فإن وحدة مراجعة الحسابات توفر الحد الأدنى من الضمانات فيما يتعلق بالضوابط الداخلية وعمليات الحوكمة وإدارة المخاطر في هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

## ثالثاً - الكشف عن تقارير المراجعة الداخلية للحسابات

١٣ - تنفيذاً لمقرر المجلس التنفيذي ١٠/٢٠١٢، تأكدت وحدة مراجعة الحسابات من أن الموقع الشبكي العام لتقارير المراجعة الداخلية للحسابات يعمل بشكل تام. وشمل ذلك توفير مضامين صفحات الموقع الشبكي وقيادة العملية بمساعدة موظفين في مكتب نظم وتكنولوجيا المعلومات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وقسم الاتصالات والدعوة في هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

- ١٤ - وعملاً بالمقرر نفسه، أعدت وحدة مراجعة الحسابات إجراءات تشغيل موحدة أتاحت للدول الأعضاء المعنية الاطلاع على نسخ من تقارير المراجعة الداخلية للحسابات. وهكذا، تتيح الإجراءات الموحدة للدولة العضو استعراض تقرير مراجعة الحسابات والتعليق عليه في غضون ٣٠ يوماً قبل نشر التقرير على العموم في الموقع الشبكي.
- ١٥ - وبالإضافة إلى ذلك، وبغية كفاءة سلامة المعلومات المفصح عنها وجودتها، والحفاظ على سرية أي معلومات قد تعتبر شديدة الحساسية أو قد تنعكس سلباً على طرف ثالث، عزز مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات إجراءات ضمان الجودة التي يتبناها.
- ١٦ - ومنذ بدء تشغيل الموقع الشبكي لنشر التقارير للجمهور في ٧ أيار/مايو ٢٠١٣، تم نشر تقريرين من تقارير مراجعة الحسابات عن عام ٢٠١٢ في ١١ أيار/مايو ٢٠١٣ و ٧ تموز/يوليه ٢٠١٣، على التوالي، على أن تقرير مراجعة الحسابات الثالث سينشر في ٢٨ تموز/يوليه ٢٠١٣.
- ١٧ - ويشهد الكشف العام عن تقارير المراجعة الداخلية للحسابات على التزام هيئة الأمم المتحدة للمرأة بالشفافية المؤسسية.

## رابعاً - تخطيط عمليات مراجعة الحسابات على أساس المخاطر

- ١٨ - وفقاً لمعيار معهد المراجعين الداخليين للحسابات لعام ٢٠١٠، استخدمت وحدة مراجعة الحسابات في عام ٢٠١٢ نهجاً لتخطيط مراجعة الحسابات على أساس المخاطر لضمان أن تكون أولوياتها متفقة مع أهداف هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ومواردها مركزة على المجالات التي تنطوي على أكبر المخاطر من حيث التأثير سلباً في تحقيق هذه الأهداف. واختيرت عمليات مراجعة الحسابات الميدانية الثلاث لمكاتب الهيئة باستخدام نموذج تقييم المخاطر الخاص بالمكاتب الميدانية. وقد جرى استعراض هذا النموذج وتعديله كي يعكس العمليات الموسعة للمكاتب القطرية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة بحسب الهيكل الإقليمي.
- ١٩ - ونظراً إلى عدم وجود نموذج لتقييم المخاطر المؤسسية وفي المقر قبل عام ٢٠١٢، أجرت وحدة مراجعة الحسابات تقييماً للمخاطر المتصلة بمراجعة حسابات الهيئة خلال عام ٢٠١٢ لتحديد مهام المقر التي ينبغي إدراجها في خطط مراجعة الحسابات القصيرة الأجل والمتوسطة الأجل.

## خامساً - الملاك الوظيفي والميزانية

- ٢٠ - في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، كان الملاك الوظيفي لمكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات يضم وظيفتين مخصصتين لمراجعة حسابات هيئة الأمم المتحدة للمرأة.
- ٢١ - وفي عام ٢٠١٢، بلغت الميزانية المعتمدة ٦٧٨ ٥٧٤ دولاراً استخدم منها ٨٢٦ ٤٩٢ دولاراً، أو ٨٦ في المائة.
- ٢٢ - وعلى النحو المبلغ إلى المجلس التنفيذي في عام ٢٠١٢، لم تغط مستويات الموارد لعام ٢٠١٢ إلا الحد الأدنى من القدرات اللازمة لإجراء المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات. وتمثيلاً مع الموارد المالية المتاحة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، تمت الموافقة على زيادة عدد الوظائف من وظيفتين إلى أربع وظائف.
- ٢٣ - وأثار مجلس مراجعي الحسابات مسألة الافتقار إلى موارد المراجعة الداخلية للحسابات في تقريره عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ (A/68/5/Add.13). وأعرب مجلس مراجعي الحسابات عن قلقه إزاء قدرة وحدة مراجعة الحسابات على توفير ضمانات معقولة بالنظر إلى الافتقار إلى رؤوس أموال وموارد مالية مكرّسة لهذه الوظيفة مقارنةً بولايتها العامة المتمثلة في كفاءة تغطية كافية لجميع عمليات هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

## سادساً - النتائج الهامة للمراجعة الداخلية للحسابات

- ٢٤ - خلال عام ٢٠١٢، أجرى مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات ثلاث عمليات مراجعة حسابات في الميدان. وتشمل نطاق العمليات عمومًا الأنشطة المتصلة بالحوكمة والإدارة الاستراتيجية؛ والأنشطة البرنامجية (أنشطة البرامج والمشاريع، والشراكات، وتعبئة الموارد)؛ والعمليات (الموارد البشرية، والشؤون المالية، والمشتريات، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإدارة الأصول والإدارة العامة، ودعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمكاتب هيئة الأمم المتحدة للمرأة، والسلامة والأمن).
- (أ) وأجريت مراجعة حسابات المكتب القطري في أفغانستان (التقرير رقم ٩٨٢) في الفترة من ٢٧ نيسان/أبريل إلى ١٨ أيار/مايو ٢٠١٢. وكانت درجة تقييم المراجعة "مرضية إلى حد ما"، ما يعني أن العمليات المتصلة بالضوابط الداخلية والحوكمة وإدارة المخاطر كانت قائمة وتعمل بوجه عام، ولكنها بحاجة إلى تحسين. وتمخضت مراجعة الحسابات عن تسع توصيات، صُنِّفت ست منها (٦٧ في المائة) على أنها ذات أولوية عليا، وتوخت التصدي إلى ما يلي:

- ١' مكانم الضعف في بيئة العمل، وغياب مذكرة استراتيجية/خطة عمل سنوية موافق عليها، وغياب تفويضات السلطة على المستوى الفرعي، وارتفاع معدلات شغور الوظائف؛
- ٢' انخفاض معدلات تنفيذ البرامج؛
- ٣' عدم كفاية التقارير المقدمة إلى الجهات المانحة والتأخر في تقديمها؛
- ٤' ضعف إدارة المزايا والاستحقاقات؛
- ٥' سوء تخصيص النفقات؛
- ٦' قصور في إدارة الأصول؛

(ب) وأجريت مراجعة حسابات المكتب دون الإقليمي في كينيا (شرق أفريقيا والقرن الأفريقي) (التقرير رقم ١٠٧٧) في الفترة من ١٧ أيلول/سبتمبر إلى ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢. وكانت درجة تقييم المراجعة "مرضية إلى حد ما". وتمخضت مراجعة الحسابات عن ١٦ توصية، صنّفت خمسٌ منها (٣١ في المائة) على أنها ذات أولوية عليا. وشملت التوصيات ذات الأولوية العليا توصيتين تَهْدِفان إلى معالجة مكانم الضعف المؤسسية الناجمة عن عدم كفاية الفصل بين البيانات المالية وبيانات الأداء المتعلقة بأنشطة مختلف مكاتب الهيئة في نظام أطلس، وغياب السياسات والإجراءات النازمة لإدارة المخاطر المؤسسية. أما التوصيات ذات الأولوية العليا الثلاث المتبقية فاستهدفت التصدي إلى ما يلي:

- ١' عدم كفاية الأنشطة البرنامجية الإقليمية، وكذلك عدم كفاية الرقابة على الأنشطة البرنامجية الإقليمية الجاري الاضطلاع بها؛
- ٢' غياب استراتيجية لتعبئة الموارد ومحدودية القدرة على تعبئة الموارد؛
- ٣' عدم كفاية الرقابة على الأصول وإدارتها؛

(ج) وأجريت مراجعة حسابات المكتب دون الإقليمي في الهند (التقرير رقم ١١٢١) في الفترة من ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر إلى ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. وكانت درجة تقييم المراجعة "مرضية إلى حد ما". وتمخضت مراجعة الحسابات عن تسع توصيات، صنّفت أربعٌ منها (٤٤ في المائة) على أنها ذات أولوية عليا. واستهدفت التوصيات ذات الأولوية العليا التصدي إلى ما يلي:

- ١' عدم كفاية التخطيط للتحوّل إلى مكتب متعدّد الأقطار؛
- ٢' قصور في تصميم المشاريع وتخطيطها؛

٣' غياب استراتيجية لحشد الموارد؛

٤' قصور الإدارة المالية.

## سابعاً - متابعة توصيات مراجعة الحسابات

٢٥ - من بين توصيات مراجعة الحسابات البالغ عددها ١٠٧ توصيات التي صدرت قبل ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، سُحبت ٤ توصيات لأنه لم تعد لها جدوى بعد التغييرات التي طرأت في عمليات الهيئة، وتوجد ١٧ توصية قيد التنفيذ، ونُفذت ٨٦ توصية تنفيذًا تامًا في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. وبلغت النسبة الإجمالية لتنفيذ التوصيات ٨٣ في المائة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.

٢٦ - ومن بين التوصيات قيد التنفيذ البالغ عددها ١٧ توصية، ظلت ١٥ منها معلقة لأزيد من ١٨ شهراً دون أن تنفذ تنفيذًا تامًا (وهو ما يمثل ١٥ في المائة من جميع التوصيات الصادرة حتى الآن) في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.

٢٧ - غير أن ثلاث توصيات فقط (أي ٢٠ في المائة) من التوصيات المعلقة لفترة طويلة والبالغ عددها ١٥ توصية صُنفت بأنها ذات أولوية عليا. وتعلقت التوصيات الثلاث بما يلي: الافتقار إلى الضوابط فيما يتعلق بوضع بيانات المورددين وتعهداتها على صعيد الهيئة؛ والافتقار إلى الضوابط فيما يتعلق باستخدام وإدارة اتفاقات الخدمة الخاصة في أحد المكاتب الميدانية؛ وعدم استعراض أعمال الشراء بالقدر الكافي في مكتب ميداني آخر.

٢٨ - ومنذ تقديم التقرير السنوي الأخير إلى المجلس التنفيذي، كثفت الهيئة جهودها من أجل تنفيذ توصيات مراجعة الحسابات المعلقة، فارتفع بذلك معدل التنفيذ من ٥٦ في المائة إلى ٨٣ في المائة. غير أن تحقيق المعدل القياسي المحدد للهيئة الذي يعادل ٩٠ في المائة سيستدعي بذل المزيد من الجهود.

## ثامناً - الخدمات الاستشارية

٢٩ - واصل مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات تقديم المشورة، عند الطلب، لمديري الهيئة في المقر والمكاتب الميدانية. وشملت مجالات المشورة مجموعة من المواضيع، بما فيها المواضيع التالية: طلب الجهات المانحة للمعلومات؛ وعدم تحديد عقد الإيجار؛ والمهام المفصلة؛ وشطب حسابات القبض؛ ومراجعة حسابات المشاريع التي تتولى تنفيذها الحكومات الوطنية أو المنظمات غير الحكومية؛ وتحديد العمر النافع للأصول؛ وأحكام مراجعة الحسابات

والتحقيقات في اتفاقات الجهات المانحة؛ وتقديم التقارير على ضوء خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

## تاسعا - التحقيقات

٣٠ - وفقا لاتفاق مستوى الخدمات، يقدم مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات خدمات تحقيق تشمل الادعاءات بارتكاب موظفي هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وأفراد من غير موظفيها، ومتعاقدين معها، لغش أو فساد أو غير ذلك من المخالفات، بما في ذلك المضايقة في مكان العمل أو إساءة استعمال السلطة أو الانتقام من المبلّغين عن المخالفات. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، بدأ خط الاتصال المباشر بالهيئة للإبلاغ عن الغش العمل بكامل طاقته، وعُيّن أخصائي في التحقيقات جهة منسقة لجميع المسائل المتعلقة بالتحقيقات على صعيد الهيئة.

٣١ - وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، كان مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات قد تلقى ثلاث شكاوى تدّعي ارتكاب أفراد من موظفي الهيئة لمخالفات. ولم تُثبت الادعاءات في قضية واحدة فتم إغلاق ملفها بعد إجراء تقييم أولي. وكانت المتابعة بشأن القضيتين المتبقيتين ما زالت جارية وتم تمديدها إلى الربع الأول من عام ٢٠١٣.

## عاشرا - الاستنتاج العام

٣٢ - يُستشف من نتائج العمليات الثلاث لمراجعة الحسابات أن الضوابط الداخلية وعمليات الحوكمة وإدارة المخاطر كانت تعمل بشكل جيد على العموم غير أنها تحتاج إلى تحسين. وبفضل الدعم المستمر المقدم من الإدارة العليا، واللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات، والمجلس التنفيذي، سيتمكن مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات من الاضطلاع على نحو فعال بمهمة مراجعة الحسابات والتحقيقات للهيئة.

٣٣ - كذلك إن إتاحة تقارير المراجعة الداخلية للحسابات لكي يطلع عليها الجمهور تمكّن وحدة مراجعة الحسابات من المساهمة في تعزيز خضوع الهيئة للمساءلة وترسيخ شفافيته ومصداقيته.

## المرفق

## رد الإدارة على تقرير المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢

١ - يسرُ هيئة الأمم المتحدة للمرأة أن تقدم رد إدارتها على تقرير مدير مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. وينبغي قراءة هذا الرد بالاقتران مع الإضافة (UNW/2013/9/Add.1) التي تحتوي على تقرير اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات ورد الإدارة عليه.

٢ - وتقر الهيئة بنتائج التقرير، وستتناول المسائل الرئيسية التي حُددت خلال العمليات الثلاث لمراجعة الحسابات في الميدان التي نُفذت في أفغانستان وكينيا والهند خلال عام ٢٠١٢، وذلك تحت العناوين التالية من أجل إبراز التحسينات التي يجري إدخالها.

### الحوكمة والإدارة الاستراتيجية

٣ - تختلف المسائل التي أثرت في إطار مراجعة حسابات المكاتب الثلاثة من مكتب لآخر. ففي حالي أفغانستان والهند، تتعلق المسائل الأساسية التي تم تحديدها بالتخطيط الاستراتيجي، وتقر الهيئة بأن هذه المسائل سبقت إثارها في الماضي. وقد عولجت هذه المسائل على مستوى الهيئة عن طريق إدخال تحسينات على عملية تخطيط العمل. وأُرسل التوجيه بشأن هذه العملية إلى الميدان، مصحوباً بجدول زمني يكفل إنجاز جميع أعمال التخطيط الاستراتيجي لعام ٢٠١٤ فصاعداً. وفيما يتعلق بالمسائل المثارة الأخرى، اتخذ مكتباً أفغانستان والهند الإجراءات اللازمة بشأن فصل الأنشطة في نظام أطلس. وأنجز مكتب أفغانستان خطة عمله، وباتت الآن الأساس الذي يستند عليه في عمله الجاري.

٤ - وفيما يتعلق بضرورة التخطيط لتحويل مكتب الهند من مكتب دون إقليمي إلى مكتب متعدد الأقطار، قامت الهيئة، بعد وقت قصير من موافقة المجلس التنفيذي على الهيكل الإقليمي الجديد بموجب مقرره ٦/٢٠١٢، بإيفاد بعثة تقييم وإجراء تدريب على عملية الانتقال، وشمل ذلك إعداد تحليل وظيفي والاتفاق على هيكل وظيفي جديد. وفي حالة كينيا، أثارت عملية المراجعة أيضاً عدداً من الشواغل بشأن الاستعداد للتحويل من مكتب دون إقليمي إلى مكتب إقليمي. وقامت الهيئة، مثلما فعلت في الهند، بإيفاد بعثة تقييم وإجراء تدريب على عملية الانتقال بعد وقت قصير من موافقة المجلس التنفيذي على الهيكل الإقليمي

الجديد، بما في ذلك إجراء تحليل وظيفي والاتفاق على هيكل وظيفي جديد. وكانت الهيئة قد اتخذت قراراً بعدم بدء عمليات التخطيط المفصلة، بما في ذلك المشاورات مع الموظفين، بشأن التحول من مكاتب دون إقليمية إلى مكاتب إقليمية أو مكاتب متعددة الأقطار أو مكاتب قطرية إلى حين موافقة المجلس التنفيذي على الهيكل الإقليمي الجديد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. وعلى هذا الأساس، فإن الهيئة لا تعتقد أن إنجاز هذه العمليات تأخر دون مبرر.

٥ - وتجري حالياً معالجة مسألة الفصل بين الأنشطة في نظام أطلس، وتم الآن إنشاء إدارات منفصلة للميزانية. وتعكف شعبة شؤون الإدارة والتنظيم على إنشاء وحدات العمل على صعيد الهيئة. ولم توضع بعد الصيغة النهائية لسياسة إدارة المخاطر على صعيد الهيئة.

### أنشطة البرامج والمشاريع

٦ - توافق الهيئة على أنها عرفت في الماضي مشاكل متعلقة بنوعية تصميم المشاريع وتخطيطها. وفي هذا الصدد، قامت الهيئة (أ) بتعزيز الدعم وقدرات ضمان الجودة عن طريق تعيين أخصائيين إقليميين في مجالي التخطيط والتنسيق؛ (ب) وتمديد الجدول الزمني لإعداد خطة العمل بغرض كفالة توفر الوقت الكافي لتدابير ضمان الجودة؛ (ج) وتقديم التوجيه المفصل إلى المكاتب القطرية والمتعددة الأقطار والإقليمية بشأن إعداد خطط العمل لعام ٢٠١٤ فصاعداً.

٧ - وفيما يتعلق بالتنفيذ، تتضمن الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١١-٢٠١٣ (UNW/2011/9) هدفاً يتمثل في بلوغ معدل ٩٠ في المائة من التنفيذ بحلول نهاية عام ٢٠١٣. ووضعت هذا الهدف على أساس أن معدل ٩٠ في المائة المستهدف للتنفيذ سيضمن التقدم المحرز. غير أنه منذ إعداد الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١١-٢٠١٣، انتقلت الهيئة إلى حساب معدل التنفيذ دون تضمينه التقدم المحرز في التنفيذ، تمثيلاً مع الكيانات الأخرى التابعة للأمم المتحدة، نتيجة اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ولذلك أصبحت مقارنة معدل التنفيذ للهيئة مع المعدل المستهدف في الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١١-٢٠١٣ أكثر صعوبة. وبلغ معدل التنفيذ على صعيد الهيئة لعام ٢٠١٢ نسبة ٧٠ في المائة دون حساب التقدم المحرز.

٨ - ولكفالة الوضوح في المستقبل، تتضمن الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ (UNW/2013/6) معدلاً مستهدفاً للتنفيذ قدره ٧٥ في المائة لا يشمل التقدم المحرز. واتخذت الهيئة في عام ٢٠١٢ تدابير للإسراع بالتنفيذ في الربع الأخير من عام ٢٠١٢. وأدجمت الدروس المستفادة في عام ٢٠١٢ في الممارسات الجديدة لعام ٢٠١٣ بهدف إلى تحسين

معدلات التنفيذ. وتشمل ما يلي: (أ) التتبع نصف الشهري لمعدلات التنفيذ حسب المنطقة ثم الانتقال إلى التتبع الأسبوعي في الربع الأخير؛ (ب) وتعزيز القدرات التشغيلية على الصعيدين القطري والإقليمي؛ (ج) وتفويض السلطة على المستوى القطري لتسريع المعاملات المتصلة بالتنفيذ؛ (د) الموافقة المبكرة على خطط العمل والميزانيات لإتاحة الحصول على الأموال في وقت مبكر؛ (هـ) وتوفير التدريب في إنجاز العمليات لموظفي الهيئة وشركائها.

٩ - وفيما يتعلق بالنقاط المحددة التي أثيرت، عولجت مسألة افتقار خطة العمل السنوية لكينيا إلى بيانات أساسية في النسخة المنقحة من خطة العمل بحلول نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. وفي حالة الهند، استُعين بعملية استعراض منتصف المدة لخطة العمل السنوية في نهاية عام ٢٠١٢ لإدخال مزيد من التنقيحات على إطار النتائج. ويتمشى استخدام خطط العمل السنوية للحصول على الأموال وإدارة البرامج مع دليل البرامج والعمليات.

### الشراكات وتعبئة الموارد

١٠ - بدأت شعبة تعبئة الموارد التفاوض مع كبار المانحين، على صعيد الهيئة، بشأن اعتماد نماذج موحدة لاتفاقات تقاسم التكاليف تتناول قضايا المساءلة، بما في ذلك الأطر الزمنية لتقديم التقارير السردية والمالية. وسيوفر ذلك الوقت ويحقق الفعالية في عملية تعبئة الموارد غير الأساسية.

١١ - وتقوم شعبة تعبئة الموارد في المقر بتقديم الدعم عن طريق التوجيه والتدريب والمكالمات الهاتفية الفردية والنماذج ومراقبة الجودة لضمان تقديم تقارير رفيعة النوعية في الوقت المناسب. وأجرت شعبة تعبئة الموارد في المقر، بالتعاون مع شعبة البرامج، حلقات دراسية على الإنترنت بشأن حشد الموارد لبناء قدرات الموظفين في مجال جمع الأموال.

١٢ - وقام مكتب كينيا والهند بإعداد خطة عمل لتعبئة الموارد ووضعها في صيغتها النهائية، وتحدد الخطة المسؤوليات والإجراءات ذات الأولوية، وكذلك الأنشطة والأطر الزمنية المحددة لتعبئة الموارد.

### العمليات

#### إدارة الموارد البشرية

١٣ - وضعت الهيئة عدداً من التدابير لمعالجة أوجه القصور في إدارة الموارد البشرية التي لاحظها مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات. وتشمل هذه التدابير ما يلي: (أ) إصدار

دليل الموارد البشرية لتوفير السياسات والمبادئ التوجيهية لإدارة الموارد البشرية على نحو سليم وناجح وفعال؛ (ب) وتعزيز القدرات على الصعيد الإقليمي وفي بعض المكاتب القطرية الكبيرة عن طريق استقدام مديري عمليات دوليين متمرسين برتبة ف-٤ و/أو ف-٣، وأخصائيين إقليميين في الموارد البشرية برتبة ف-٣، و/أو موظف وطني فني (برتبة م و-جيم) لا تقل خبرته عن خمس سنوات، من أجل تعزيز التنفيذ الصارم للسياسات والمبادئ التوجيهية السارية في مجال الموارد البشرية؛ (ج) وتنظيم تدريبات في إدارة الموارد البشرية لما مجموعه ١٧٦ موظفاً من الرتب العليا والرتب المتوسطة؛ (د) وتوفير تدريبات عن طريق حلقات دراسية على الإنترنت وتقديم الدعم عبر الإنترنت إلى المكاتب الإقليمية والقطرية لتعزيز ممارستها في مجال إدارة الموارد البشرية؛ (هـ) وبدء العمل بنظام جديد للتحقق من صحة كشوف المرتبات ورصدها من جانب المقر.

### الإدارة المالية

١٤ - اعتمدت الهيئة، في مجال الإدارة المالية، نهجاً متكاملًا لمعالجة المسائل العامة المرتبطة بسوء توزيع النفقات. وفي ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، صدر على نطاق عالمي إطار المراقبة الداخلية الجديد الرامي إلى ترسيخ مسؤولية مديري المشاريع عن الإدارة المالية للمشاريع. فذلك يعزز على نحو فعال سلطة مديري المشاريع ويوضح نطاق مساءلتهم. بما يشمل الإدارة المالية للمشاريع. وإضافة إلى ذلك، فقد عزز إطار المراقبة الداخلية الجديد الإدارة المالية عن طريق الفصل الملائم للواجبات في جميع المهام المضطلع بها في المنظمة. وصدرت أيضاً تعليمات على صعيد الهيئة تقتضي استخدام استثمارات الإذن بالصرف وشهادات الإنفاق وتسليمها من أجل توحيد الإبلاغ عن نفقات المشاريع وتسوية السلف المقدمة للشركاء. وسيكفل استخدام هذه الاستثمارات، التي تحمل الرموز الموحدة لدفتر الأستاذ العام. بما يتفق والميزانية المعتمدة للمشاريع، تقييد النفقات على الحساب الصحيح ورموز التمويل الصحيحة.

١٥ - وقد أدخلت تحسينات كبيرة في عام ٢٠١٢ على عمليات الإدارة المالية العامة، وساعدت هذه التحسينات في تجميع المجموعة الأولى من البيانات المالية التي تمتثل للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام نتيجة للإنجازات المهمة الناجمة عما يلي: (أ) تسوية أرصدة دفتر الأستاذ العام القديمة من عام ٢٠٠٤ إلى عام ٢٠١١؛ (ب) وتنفيذ التعليمات الشاملة المتعلقة بإقفال الحسابات في نهاية العام ونهاية الشهر؛ (ج) وإصدار دليل مفصل للشؤون المالية.

١٦ - وأجريت منذ منتصف عام ٢٠١٢ تدريبات لبناء قدرات الموظفين في المقر وفي المكاتب القطرية. ونظمت دورات تدريبية في مجالي القيادة والإدارة التنفيذية بل وحتى الإدارة المالية لما مجموعه ١٧٦ موظفاً من الرتب العليا والرتب المتوسطة. وأنشأت الهيئة وحدة مكرسة للدعم الميداني في قسم الشؤون المالية في المقر. وتقدم هذه الوحدة التوجيه والتدريب المستمرين للموظفين في المقر والمكاتب الإقليمية والقطرية عن طريق حلقات دراسية شبكية بشأن إجراءات التشغيل الموحدة والضوابط الرئيسية لإدارة المالية السليمة والفعالة. وإضافة إلى ذلك، جرى في إطار الهيكل الإقليمي الذي نفذ في عام ٢٠١٢ تعزيز قدرات الإدارة المالية على الصعيد الإقليمي من أجل تقديم الدعم المباشر للمكاتب القطرية في المنطقة.

### إدارة الأصول

١٧ - عززت الهيئة إلى حد كبير إدارتها للأصول في المقر والمكاتب الإقليمية والقطرية. ويحتوي دليل البرامج والعمليات الذي صدر مؤخراً على سياسات وإجراءات مستفيضة تتعلق بإدارة أصول الهيئة بدءاً من اقتنائها والاستخدام السليم لها وانتهاءً بالتخلص منها. وقد وضعت المبادئ التوجيهية للضوابط الإلزامية على الأصول، وهي تشمل التحقق المادي الدوري من الأصول وتسوية سجلات الأصول ذات الصلة. ويجري رصد تنفيذ هذه الضوابط بصورة منتظمة من المقر عن طريق إجراءات الإقفال الشهري للحسابات تمثيلاً مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

١٨ - واستقدمت الهيئة أخصائياً في إدارة الأصول للعمل في المقر من أجل تقديم التوجيه والدعم المنتظمين إلى المقر والمكاتب الإقليمية والقطرية. وقد تم تأمين تعيين مدير للأصول ومنسق معني بالأصول لكل مكتب.

١٩ - وتم تنظيم دورات تدريبية في إدارة الأصول لما عدده ٢٦ من مديري الأصول و ٧١ من المنسقين المعنيين بالأصول في المكاتب الإقليمية والقطرية، ويتواصل تقديم هذا التدريب عن طريق حلقات دراسية شبكية. وتواصل الهيئة العمل على تعزيز إدارتها للأصول ليس فقط عن طريق تنفيذ السياسات العامة والإجراءات التشغيلية الموحدة، بل وأيضاً عن طريق بناء قدرات الموظفين على نحو استباقي. ومن المقرر تنظيم دورات تدريبية عملية إضافية على استخدام وحدة إدارة الأصول في نظام أطلس في الربع الثالث من عام ٢٠١٣.